



الرقم:

التاريخ: / / ١٤٤٥ هـ

الموضوع:

سياسة وآليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها

• تمهيد:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية الممنوحة والتي تعمل على تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل أيضاً على تطوير العملية الإدارية.

• النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفق الأنظمة.

• البيان

أولاً: التقارير الإدارية:

التقارير الإدارية يتم الاعتماد عليها كلياً في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة كونها الجهة المسؤولة لاتخاذ القرار والعمل على التصحيح واتخاذ الإجراءات اللازمة، ولا بد أن تعد بانتظام وبصفة دورية على أن يكون اعدادها واضح ومنها:

١. التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدرءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، او بعد انتهاء مشروع.
٢. تقارير سير الاعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدرء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
٣. تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولأحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
٤. تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمؤوسهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل.

ثانياً: التقارير الخاصة:

٥. تقارير الملاحظة الشخصية.
٦. تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية
٧. مراجعة الموازنات التقديرية
٨. متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات
٩. مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية
١٠. مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة
١١. تقييم ومراجعة المشاريع

ثالثاً: المبادئ:

١. مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.



الرقم:

التاريخ: / / ١٤٤٥ هـ

الموضوع:

٢. مبدأ الوضوح والبساطة :سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
٣. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء :أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
٤. مبدأ الدقة :إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

رابعاً: المسؤوليات :

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها. وبالله التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

جمعية
سقيا الماء